

عبد الله منصوري
كلية الاقتصاد
جامعة باجي مختار - عنابة

قراءة نقدية في النسق الفكري الليبرالي
للتنمية

ملخص

يحاول هذا المقال إعادة النظر في بعض المشاكل المصاحبة لمحاولة تكوين أساس نظري للسياسات و الممارسات و الإصلاحات المؤسساتية التي هي بصدد التحقيق في البلدان السائرة في طريق النمو باسم التنمية. ثم تتطرق بعد ذلك إلى تناول المشاكل المصاحبة لمحاولة استخدام النموذج الليبرالي في مجتمعات لا تزال محكومة جزئيا بقيم و هياكل غير قيم و هياكل السوق. و الهدف الأساسي لهذا المقال هو توضيح بأن هذا التصور لا يفضي إلى طريق وحيد محدد مسبقا للتنمية، و أن شروط اشتغاله بنجاح تتحدد بتكييف و صفاته و توصياته مع المنظومات الثقافية و الهياكل المحلية.

1 -التصور المهيمن للتنمية :

- نظرة نقدية:

لقد خلق الاعتقاد بأن التنمية يمكن أن تسير تسييرا واعيا، برامج سياسية و صناعة تسيير و فرعا متميزا من فروع المعرفة الأكاديمية.

و قد تعزز هذا المشروع بالتفاؤل الذي ساد في عهد أصبح يعتقد فيه أن الاختيار العقلاني و المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية سبق أن حررت منظم الشعوب في الدول المتطورة، و ليس هناك أي سبب وجيه كي لا يمكن أن تتجز نفس المهمة في أماكن أخرى من العالم.

Résumé

“Le paradigme libéral du développement : un essai critique”

Cette contribution a pour objet de revoir certains problèmes posés par la tentative de fonder une base théorique aux pratiques et aux réformes institutionnelles mis œuvres dans les P.D.V au nom de la notion «développement». elle représente une approche critique de l'utilisation de la conception libérale de développement dans des sociétés partiellement gouvernés par le marché

غير أن هذا التفاؤل، يواجه تحديا كبيرا، فالعديد من الدول السائرة في طريق النمو لم تنجز سوى القليل خلال فترة الستين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية و عانى البعض منها من انتكاسات و أزمات عسيرة.

و هو ما أنتج رد تي فعل متناقضتين :

فنجاح التنمية الرأسمالية في الدول المتطورة و بعض الدول السائرة في الريق النمو و انهيار التجارب الاشتراكية خلق إجماعا عريضا بين الاقتصاديين و غيرهم، حول نوع السياسات التي يجب أن تتبعها الدول السائرة في طريق النمو كي تحقق التنمية.

و هو ما اشترك تحقيق "الأداء الاقتصادي الأفضل... بوجود الأسواق التنافسية و ضمان حقوق الملكية و التعاقد و استقرار الشروط الاقتصادية الكلية و التوفير الفعال من قبل الحكومة للسلع و الخدمات العمومية. و افترض أن "المؤسسات السياسية الديمقراطية هي أحسن طريق للوصول إلى الرفاهية الإنسانية"⁽¹⁾.

إن هذه الأفكار منحت سلطة العلم الموضوعي وهي ذات صلة مباشرة بأهم القضايا السياسية الراهنة. و بالتالي فإن قبولها يمكن أن يختزل دور السلطات السياسية المحلية في مجرد "وكلاء للمعرفة العلمية التي... تعد التبعات الموضوعية المترتبة عن الأهداف و متطلبات التقنيات المتوفرة و الموارد و كذلك الاستراتيجيات المثلى و طرق التحكم"، تاركة إياها بلا شيء سوى سلطة اتخاذ قرار وهمية.

و الحقيقة أن سلطة هذه الآراء توسعت أكثر فأكثر لتصبح قادرة على ممارسة ضغوط على المسؤولين الرسميين و مديري المشاريع و الشركات و رجال الأعمال و حتى على العلاقات بين الرجل و المرأة، و بين الآباء و الأبناء.

لكن هذا التصور أنتج أكثر مما هو كاف من الإخفاقات، فقد طبق بشكل واسع منذ الثمانينات و أعطى نتائج غامضة.

فقد كان هناك نمو اقتصادي في معظم دول العالم، و كذلك تحقيق مساواة أكبر في أغلب الدول الآسيوية الناجحة، لكن إصلاحات السوق تبعتها أزمات اقتصادية حادة في معظم دول الكتلة الشرقية سابقا و في العديد من الدول الفقيرة السائرة في طريق النمو.

⁽¹⁾ Hayak, F.A : The constitution of liberty, London Routhledge of Kegan Paul 1960.

كما أن العديد من قصص النجاح ارتبطت بتدخل الدولة مثلما أرتبطت بمنافسة السوق. و العديد من برامج التعديل الهيكلي عرف إخفاقا، و قد أشار ⁽²⁾ Busgupta (1988) إلى أن أكثر من نصف سكان المعمورة يعيشون في بلدان الدخل الفردي فيها أقل من 500 دولار أمريكي و أن اللامساواة آخذة في التزايد و لذلك فقد أصبح البعض ينظر إلى التصور المهيمن ليس كسبيل للتحرر بل كنفي للاستقلال الذاتي.

وبعبارة أخرى فإن ادعائه التفوق الأخلاقي هو عامل على زيادة و تأييد التخلف، و يخص الغرب بالهيمنة. الشاملة على مسار التاريخ، حارما الشعوب ذات الثقافات المختلفة عن ثقافة الغرب من فرصة تحديد أشكال حياتها الاجتماعية. و مصادرا لتجارب و أحلام ثلثي البشرية.

و من هنا جاء الاهتمام بإعادة النظر في الاتجاهات المهيمنة في نظرية التنمية، التي ينظر إليها كمحاولة لتزويد مسيري التنمية بأساس للسياسة و الممارسة قابل للتطبيق، يربط بين الأهداف المعيارية و الفعل الاجتماعي و السياسي و الإمكانيات الحقيقية للتغيير المتضمنة في البني الاجتماعية القائمة.

فهي إذا استعمال لنظرية سياسة التنمية التي تقبل بأن خيارات التحسين في النظم القائمة ليست غير محدودة، بل يجب أن تأخذ بالحسبان "المتطلبات العملية" و "الشروط التاريخية" و تنحصر فيما هو "ممكنا بصفة موضوعية" في أي زمان و مكان. وهو ما تنجر عنه تبعات أربع سيتم التطرق إليها بالتفصيل :

1- فهو يعني أن نظرية التنمية تعمل ضمن الحدود التي حددتها طبيعة الرأسمالية الليبرالية كنظام معلوم، و ضمن التبعات العملية و المعيارية لعلاقة الرأسمالية الليبرالية مع أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، التي تتعايش معها.

وهو ما يطرح مشاكل معقدة حول الطرق العديدة التي يمكن أن تسير وفقها التنمية، و حول علاقتها مع أنماط التنظيمات الاجتماعية الغير رأسمالية التي يجب التعايش دائما معها.

⁽²⁾ Dasgupta, Biplap : Structural adjustment, global trade and the new political economy of development.

2- يتضمن تحليل التبعات المعيارية للتصور المهيمن تحليلاً لتلك التبعات على الترتيبات المؤسساتية و الثقافية القائمة في الدول الأقل تطوراً و التي لا مفر من أن تتحداها عملية التنمية.

3- يقتضي هذا التصور أنه يجب أن تعامل التنمية كسيرورة للإصلاح المؤسساتي مصممة لتنظيم الاستقلال الفردي و مساءلة المؤسسات، و التعددية.

4- لابد من مواجهة مشاكل عدة ناجمة عن كون نظرية التنمية تقتضي منهجية تمكنها من فهم السيرورات الديناميكية للتغيير الاجتماعي، و ليس فهم السيرورات الستاتيكية التي تهتم بكيفية محافظة الأنظمة على الذات.

2- التنمية الرأسمالية، الصراع الاجتماعي و التصورات المختلفة للتنمية:

كان منظرو الحداثة في ستينات القرن الماضي ينظرون إلى التنمية على أنها سيرورة تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تم خلقها في أوروبا و أمريكا منذ القرن التاسع عشر.

وبينما رأى الماركسيون التقليديون ذلك كخطوة ضرورية لكنها ليست نهائية نحو التحرر الشامل⁽³⁾.

فإن الارثودوكسية الجديدة هي الأخرى قد استقت قيمها و نماذجها من النظرية و الممارسة و المعايير الثقافية السائدة في الشمال، و تغيرت مع تغير النظرية و الممارسة هناك.

هذه المقاربات، تقبل أن نماذج التنمية ظهرت بادئ ذي بدء في الغرب، و أنها ليست انجازاً أو ملكية لأي أمة أو أي ثقافة معينة، بل للإنسان "ككائن عقلائي".

و كما رأينا سابقاً فإن المواقف النقدية، تنفي ذلك، مدعية بأن المنافسة الرأسمالية لابد من أن تزيد من اللامساواة و عدم الأمن، و التهميش، و تستبعد كل الثقافات و المؤسسات التي تتناقض مع قيمها و مؤسساتها و متطلباتها.

و بالتالي فإن نظرية التنمية يمكن أن تفهم كمحاولة لفض الاختلافات التي تخلق هذا النقاش و التي تنصدي له على صعيدين:

⁽³⁾ Marx, Carl, Grundrisse” 3eme chapitre du capital, Edition entrepos, (1968). Paris.

1- تبدأ باختبار مقولات و نتائج النظريات العادية "Normal theories" التي استخدمت لشرح طبيعة الرأسمالية المعاصرة في بلدانها الأصلية وتحليل السيرورة التاريخية التي أفرزتها و غيرتها.

إن الفهم العميق لذلك هو وحده الذي يسمح بتقييم قدراتها و حدودها كنموذج لبقية العالم.

2- ثم تفحص بعد ذلك، بصفة منتظمة، العلاقة بين تلك المبادئ و مختلف أنواع المشاكل التي تظهر حتما للوجود عندما يتم تكييفها لتتلاءم مع مختلف الشروط و الأهداف السائدة في البلدان الأقل نموا.

إن إدعاءها بأنها فرع متميز من فروع المعرفة يقوم على قدرتها على التعامل مع هذه المشاكل الأخيرة.

كما أن وضع التصور الرأسمالي للتنمية في مركز التحليل يطرح مشاكل معيارية و منهجية عويصة.

فالنموذج قد فرض وقت الاستعمار بالقوة، و اليوم فإن هيمنته تتعلق بقدرة البلدان الرائدة، السائرة في طريق النمو على التحكم في التدفقات و الأسواق؛ الرأسمالية.

لكن سلطته الأخلاقية و الثقافية تتعلق في الواقع بصحة أو شرعية دعاواه المعيارية. المؤمنون بالنموذج الرأسمالي للتنمية يزعمون أن المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية سوف تمكن من تحقيق مستويات أعلى من الاستقلالية للأفراد، و من تحقيق الإنصاف، و الإنتاجية و حرية التعاون أكثر من أي نموذج آخر.

أما المناوئون و هم عديدون فإنهم يرون أن هذا النموذج يخدم النخب الحاكمة و يفقر الأغلبية و يبعدها عن السلطة.

و إن كان من الصعب إصدار أحكام واقعية حول طبيعة العلاقة بين الرأسمالية كنظام متغير و متفتح الحدود من جهة و بين وطأتها التدميرية أو التنموية على السيرورة التاريخية السائدة في مضامين اجتماعية مغايرة.

فإن هذه العلاقة كثيرا ما اهتم بها المنظرون الذين يفرضون وجود نموذج إيجابي (أو سلبي) أو نمط مثالي من الرأسمالية كنظام مجرد، ثم يبينون بعد ذلك الطريقة التي اشتغلت وفقها، ضمن مضمون معين، السياسات و الممارسات و المسارات التنموية.

المؤيدون يرجعون النجاح المحقق إلى استخدام النموذج الرأسمالي في التنمية، و يرجعون الإخفاقات إلى واقع كون المبادئ الأساسية للنموذج لم تحترم، كلية، أثناء التطبيق، أما المنتقدون فيرون عكس ذلك .

غير أن الرأسمالية، في الواقع، كانت دائما تعمل من خلال أصناف عديدة و متعددة من المؤسسات و الأشكال⁽⁴⁾ و بالاقتران مع عناصر غير رأسمالية متنوعة أو "شوائب". إن هذا صحيح في العالم المتقدم حيث ترافقت الرأسمالية في البداية، بالأنظمة التسلطية و الأمبرالية و الاحتكارات الوطنية، ثم مع التخطيط الاجتماعي الديمقراطي و الآن مع الليبرالية و العولمة. و هناك انحرافات واسعة عن النموذج المحض، واضحة في البلدان الأقل نموا، حيث أدمجت النماذج المستوردة في مجتمعاتها مع تشكيلة واسعة من الثقافات و الهياكل قد تتماشى في بعض الأحيان مع متطلبات الرأسمالية و قد لا تتفق معها في أحيان أخرى .

و لذلك فإن المحاجة اعتمادا على الأنماط المثالية للرأسمالية تؤدي إلى الإفراط في التبسيط، برفض الاعتراف بمدى تأثير أشكال التنظيم الممكنة، ضمن الأنظمة التي تهيمن عليها المؤسسات الرأسمالية الليبرالية، على الثقافة و الهياكل المحلية، و على طريقة عملها. و بالتالي فإن النتائج الفعلية ليست أبدا نتيجة للرأسمالية في حد ذاتها، لكن نتيجة للطرق التي طبقت بها، و لتفاعلها مع القوى الغير رأسمالية التي تبقى فاعلة في كل مجتمع.

و لذلك فإن النقاشات الهامة في نظرية التنمية لا تتمثل في النقاشات حول الرأسمالية في حد ذاتها بل حول مختلف الأشكال التي تستطيع، و يجب أن تتكفل بإنتاج أحسن النتائج ضمن أوضاع تاريخية خاصة. و هو ما يقتضي النظر إلى طبيعة النقاش حول النماذج الرأسمالية البديلة، ثم حول تفاعلها مع النماذج غير الرأسمالية.

فعندما يبقى من الممكن اعتبار الاشتراكية كإمكانية موضوعية، فإن النقاش حول التنمية قد ينصب كذلك حول طبيعة الطرق غير الرأسمالية للتنمية.

فالنيوماركسيون يرون أن التنمية العادلة في ظل الرأسمالية غير ممكنة في البلدان الأقل نموا (Frank 1967, Baran 1957)⁽⁵⁾. و قد كانت هناك محاولات لتحقيق الانتقال من مجتمع ما قبل رأسمالي أساسا إلى التنمية الاشتراكية دون الدخول في ثورة رأسمالية.

⁽⁴⁾ Hodgson, Geoffrey : Economies and utopia : why a learning society is not the end of history, London Routledge 1997.

⁽⁵⁾ Baran, Paul : The political economy of growth, New York monthly review, 1997.

لكن حتى المنظرين الماركسيين (و ماركس نفسه) يرون أن الرأسمالية هي "اللعبة الوحيدة الموجودة". و هو ما له بالطبع تبعات سياسية و ثقافية معتبرة، لكن نظرا لتعدد الرأسمالية كنظام فهو يوفر فقط بدايات تحليل لكيفية العمل.

و عندما أخذ الرأسمالية كنقطة انطلاق فإن ذلك معناه استبعاد أشكال أخرى ممكنة للتنظيم الاجتماعي - كالرق، الإقطاعية، الفاشية، تسلط الدولة، و الانظمة الدينية المطلقة- و ضرورة قبول بعض القواعد العامة الشاملة كالحاجة إلى الحقوق الاقتصادية الفردية و الملكية الخاصة و منافسة السوق، و العمل المأجور و دافع الربح و الفصل بين السلطة السياسية و السلطة الاقتصادية.

في الماضي كان ينظر إلى الديمقراطية، كشيء محبذ وليس كشيء إجباري و الآن أصبحت جزءا لا يتجزأ من النموذج السائد في الدول المتطورة، على الأقل. غير أن هذه القاعدة العامة يمكن أن تؤسس بعدة طرق مختلفة، و لد الاختبار بينها دائما نزاعات نظرية و أيولوجية حادة، و أنتج حلولا مختلفة هيكلية، عبر العالم الرأسمالي.

و ترجع هذه الاختلافات جزئيا، إلى طبيعة المؤسسات الاقتصادية للرأسمالية ضمن أي نظام. و بالتالي فإن الأسواق التنافسية أو الأسواق التنافسية بصفة جزئية، أنتجت فعلا، أنظمة اقتصادية لديها خصائص هيكلية مختلفة، فمثلا مستويات الإنتاجية، التوازن بين الصناعة و الفلاحة و الخدمات، حجم المؤسسات، طبيعة القرض و النظم المالية، ميزان القوة بين رأس المال و العمل و مستويات البطالة و "اللامساواة، تختلف بدرجة كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و إيطاليا و الدانمرك. و هذه الاختلافات لها تبعات مختلفة على أصحاب القرار المحليين، و النقطة الرئيسية هنا، هي أنها تثبت أن هناك أصنافا مختلفة من الهياكل يمكن أن تكون كلها ناجحة و تنتج مستويات جد مختلفة من العدالة و الأمن الشخصي و المرونة التنظيمية. و هو ما يعني في نهاية الأمر أن الرأسمالية لا يمكن النظر إليها كنموذج وحيد لكن كبدايل متنوعة تستطيع، و يجب أن تتكيف لتتلاءم مع كل حالة خاصة لكل بلد كما أن هناك اختلافات هامة تميز العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية و الهياكل السياسية و الاجتماعية التي تدعمها.

أما النموذج المحض للرأسمالية فإنه يفترض أن السلطات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية يجب أن تكون منفصلة وليس مدمجة. فالقرارات الاقتصادية يجب أن تتخذ من قبل الأفراد الأحرار و استجابة للضغوط التنافسية و الفرص السانحة. و القرارات السياسية

تتخذ من قبل الحكومة مع احتكار القوة، لفرض القرارات الجماعية على المجتمع ككل و الخيارات الثقافية و الدينية و العاطفية تتخذ من قبل الأفراد بصفة فردية حرة.

و الحقيقة هي أن المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية هي في الواقع متغيرات شديدة الارتباط، و الحكومات عادة ما تتدخل لتدعيم نوع معين من النشاط الاقتصادي و لا تشجع أنواعا أخرى. كما أن الخيارات الاقتصادية الفردية ليست محددة بالسوق لوحده فقط، لكنها جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية و بالتالي فان اعتبارها كمستقلة ينطوي على سوء فهم خطير.

و لذلك فإن هناك رزمة ثانية من المسائل التنموية ترتبط بالطبيعة الحقيقية للعلاقات التي يجب أن تكون سائدة بين "الدولة" و "السوق". و بين الحرية الفردية و القيود الإلزامية المفروضة من طرف المؤسسات الثقافية و الاجتماعية التي تمارس فيها هذه العلاقات. في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي كانت التنمية عادة مرادفة لتنمية الصناعات الثقيلة و الانتقال من نمط الزراعة التقليدية إلى نمط المزارع الرأسمالية (و حتى الاشتراكية)، كبيرة الحجم⁽⁶⁾.

و من الاعتماد على تصدير المواد الأولية و استيراد المواد المصنعة إلى إحلال الواردات للاستفادة من توطين مكاسب الإنتاجية الناتجة عن التصنيع المحلي. و قد كان لذلك تبعات سياسية و اجتماعية هامة. فقد افترض أن الأسواق قد فشلت بصفة عامة في الدول الأقل نموا بسبب اقتصاديات الحجم و التبادل غير المتكافئ بين المواد الأولية و المواد المصنعة و ضعف البني التحتية و رأس المال الاجتماعي. و بالتالي فقد تم تدعيم التدخل القوي للدولة لحماية الصناعات المحلية الناشئة و التحكم في البطالة و إدارة الطلب، و رفع معدل الادخار، و هو ما عكس واقع ان آلية الأسعار ... تعطى نتائج غير مقبولة اجتماعيا، دائما. حسب تعبير Lewis⁽⁷⁾. و قد أنتج ذلك نظاما تهيمن عليه الدولة. أضعف الفلاحة، و الصناعة المتوسطة و الصغيرة المكثفة من حيث العمل و دعم الصناعة كبيرة الحجم و البدائل المكثفة برأس المال و لم يشجع الصادرات. لقد حدث ذلك في العديد من الدول الأقل نموا.

⁽⁶⁾ Evans, Peter : Embedded autonomy : state and industrial transformation, Princeton : Princeton press 1995.

⁽⁷⁾ Lewis W. Arthur : The theory of economic growth, London Allen – Unwin 1955.

إذا الاستراتيجيات التي اعتمدت على قيادة الدولة للتنمية و التي انطلقت بعد خروج الاستعمار في دول العالم الثالث، دخلت في أزمة عميقة في سبعينات القرن الماضي، مما أدى إلى الطعن في مصداقية النظريات الهيكلية و الاشتراكية التي اعتمدت عليها و أضفى الشرعية على أفكار مجموعة من النقاد الليبراليين. في ميدان الاقتصاد بشكل خاص.

و بذلك فإن سياسات إحلال الواردات التي قادتها "الدول" أفضت فيما بعد إلى استراتيجيات تعتمد على اقتصاد السوق. و التوجه نحو التصدير، و تم إلغاء الاقتصاديات المخططة مركزيا. مما أنتج نظاما شاملا يهيمن فيه منطق السوق، على كل الترتيبات المؤسساتية، و بدا أنه يوفر الطريق الفعال الوحيد لتنظيم "كل الحياة الاقتصادية دون مساعدة أو تدخل خارجي". و بذلك فإن المكانة المهمة التي تمتعت بها المبادئ الاشتراكية فيما بعد الحرب، انهارت مما جعل Fuku yama⁽⁷⁾ يجرؤ على الإدعاء بأن نهاية التاريخ قد حانت.

إن هذا التحول الهام برر كذلك إلغاء نظرية التنمية كفرع مستقل من فروع المعرفة. و جعل أغلب النظريات تتفق على أن "المؤسسات السياسية الليبرالية هي الطريق الأمثل لتحقيق الرفاهية للإنسانية".

و أن الأداء الاقتصادي "الأرقى" مرتبط مباشرة بالأسواق التنافسية و ضمان حقوق الملكية و التعاقد و استقرار الشروط الاقتصادية الكلية و التوفير الفعال للسلع العمومية. و أن التجارة الحرة تؤدي إلى "تعظيم دخل كل الأطراف المشاركة في التبادل على الصعيد العالمي"، و هو ما يقتضي أن المزايا التي تمنحها المؤسسات الليبرالية، كالانتخاب و التبادل الحر و المساواة بين الرجل و المرأة و حرية تكوين الجمعيات و حرية المعتقد، و حقوق الإنسان "قابلة للانتقال والتحويل من بلد لآخر، بأشكال متطابقة، دون الرجوع إلى الشروط أو الثقافات المحلية.

و إذا كانت نظرية التنمية التقليدية تدعي أن المؤسسات الحديثة قد تكون مناسبة للبلدان المتطورة لكنها لا تناسب الدول الأقل نموا فإن الرأي المعاكس هو الذي برر برامج التعديل الليبرالية منذ بداية الثمانينات. و قد صيغ في إجماع واشنطن Washington consensus في بداية التسعينات. هذا البرنامج بوشر من قبل الليبراليين الذين فضلوا "النظريات المصغرة

⁽⁷⁾ Fukuyama, Francis. The end of history and the last man. Harmonds worth. Penguin 1992.

لدور الدولة إلى أدنى مستوى، و التي حددت نطاق التدخل الفعلي للدولة في الإقرار و المحافظة على علاقات الملكية الفكرية".

لكنهم مع نهاية الثمانينات أصبحوا مستعدين لقبول أن الدول القوية و الاستقرار الاجتماعي ضروريان لتدعيم إصلاحات السوق الفعالة.

و بالتالي فإن الحكم الحسن(الراشد) و تخفيض مستوى الفقر، و التنمية التساهمية، كلها أضيفت إلى البرامج الاقتصادية الأصلية التي صممت لتطبق في العالم الثالث. غير أن هذه التغيرات لا تزال تشكل جزءا من نظرية اجتماعية ذات توجه فردي، تضع الحرية الفردية كهدف أسمى، و أولي للسياسة العمومية و كهدف للدولة، كما تفترض أن الأفراد قادرين على التصرف الحر و لا يجب أن يكون خاضعين لإكراه الهياكل الاجتماعية أو الدينية أو الاقتصادية أو السياسية.

و قد ألغى تدويل هذا المشروع الليبرالي الصراع بين النظامين الشيوعي و الرأسمالي و أنهى مصداقية كل محاولات بناء التنمية الصناعية بناء على السياسة الماركنتيلية التي تديرها الدولة - الأمة و الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

مما أفضى إلى ظهور نظام عالمي مفتوح تتحكم فيه قوى السوق و تعمل على ضبطه المعاهدات الدولية التي تحرس المؤسسات المالية و التجارية الدولية على احترام تطبيقها، و التي أصبحت منظمات فوقية مفروضة على مستوى العالمي.

و قد أدى كل ذلك إلى خلق فرص جديدة و ولد زيادة سريعة في التغير التكنولوجي، و عزز الاستقلالية، و التعاون بين البلدان القوية كما منح للدول المتأزمة الحق في الحصول على بعض التمويل و الدعم السياسي من المنظمات العالمية، ذات التمويل العمومي. غير أن نجاحها على المدى الطويل يبقى محل تساؤل. بسبب تباطؤ النمو في البلدان المتطورة، و التي كانت هي الأخرى مهددة بالأزمات المالية و التدهور الاقتصادي. و قد كانت برامج التعديل الهيكلي في بعض البلدان السائرة في طريق النمو ذات آثار ايجابية لكنها لم تحل المشاكل التي تواجه البلدان الضعيفة و التي لا يزال بقاؤها مهددا بمجموعة من الأزمات المتزايدة الخطورة و المرتبطة ذاتيا : أزمات السلطات السياسية، و توفير الخدمات و الاستثمار و التشغيل و أزمات العلاقات بين الرجل و المرأة، و الصحة، و الجريمة و تدهور الأوضاع البيئية.

و هو ما يعني أن الإصلاحات التي تصلح في البلدان القوية لا تصلح بالضرورة في البلدان الضعيفة. و يمثل تحدياً للإدعاء الليبرالي بأن هذه الإصلاحات توفر حلاً شاملاً وعالمياً لمشاكل الفقر و الإبعاد. و يدعو إلى إعادة النظر في العلاقة بين المبادئ الليبرالية و السيولة الفعلية التي خلقت النظام الدولي الحديث.

3- نظرية التنمية، دور الدولة و النظام الدولي الحديث:

إن الاعتقاد بأن المؤسسات الليبرالية توفر السبيل الوحيد، القابل للتطبيق، لتحقيق التنمية لا يواجه تحدياً بسبب المشاكل التي تواجهها الدول التي غرقت في أزمات، لكنها تواجه تحدياً من طرف السيولة التاريخية التي أدت إلى ميلاد النظام العالمي الجديد ذاته ابتداء من القرن التاسع عشر.

فالدول التي تأخرت في ميدان التنمية في أوروبا، و الولايات المتحدة و اليابان لم تستخدم الأسواق الحرة و التعاون و الديمقراطية للحاق ببريطانيا حينذاك أو لإدارة إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، في القرن الماضي بل استخدمت سلطة الدولة لإخضاع مواطنيها أنفسهم لمتطلبات الرأسمالية و لاستعمار الدول الضعيفة أو لتحدي التفوق البريطاني. و الواقع أن هيمنة الأفكار الليبرالية* كانت تتناوب باستمرار مع هيمنة الأفكار الماركنتيلية.

فالطبقات و الحركات الاجتماعية استخدمت قوة الدول لتتجاوز "الصراع بين السوق و المتطلبات الأساسية لحياة اجتماعية منظمة". و الواقع أن نظرية التجارة الحرة لم تظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر، بعد فترة كانت القوة الاقتصادية فيها قد فرضت بفوهات المدافع وليس بفضل المزايا المقارنة، و لم يتم ترويجها بشكل جدي من قبل بريطانيا إلا بعد أن تمكنت من بسط هيمنتها على العالم، و حققت أول تحول ليبرالي كبير في القرن التاسع عشر.

غير أن التجارة البريطانية الحرة المبنية على أفكار ريكاردو تم تحديها من قبل الحمائيين الأوروبيين و الأمريكيين و اليابانيين بناء على أفكار F. List. و من الصعب الادعاء أن List كان على خطأ، خاصة وأن بريطانيا كانت تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو منافسيها الحمائيين خلال تلك الفترة⁽⁹⁾.

* ومن الصحيح كذلك أن الدول الليبرالية ذاتها تخرق القواعد الليبرالية عندما يروق لها ذلك. فالولايات المتحدة الأمريكية تدعم طلبات منظمة التجارة الدولية لتحرير التجارة في الدول الفقيرة لكنها ترفض تطبيقها على فلاحاتها وقطاعها المعدني والأهم من ذلك في أسواق العمل .

إن مصداقية النظرية الليبرالية انهارت بسبب الأزمات الاقتصادية و السياسية التي عرفها النصف الأول من القرن العشرين و التي بلغت ذروتها عند حدوث الكساد الكبير في سنوات الثلاثينيات عندما تخلت بريطانيا عن التجارة الحرة و عرف العالم ظهور الفاشية و الحماية والحرب.

و أنتجت مرحلة السلم التي تلت الحرب العالمية الثانية تسوية اجتماعية جديدة، اعتمدت على الاعتراف بان سياسات إفقار الجار على المستوى الدولي، لم تنتج أكثر من الحرب والدمار. غير أن العالم الجديد باستثناء الولايات المتحدة لم يكن تحت هيمنة النظرية الليبرالية بل كان تحت هيمنت ديمقراطيات اجتماعية يمينية أو يسارية بقيادة الدولة في الغرب، مدعمة بمؤسسات و منظمات دولية ضعيفة لكنها شاملة، تضمن ضبط النظام الرأسمالي العالمي في ميادين الاقتصاد والسياسة و المال.

و قد استمر تأثير الأفكار الليبرالية على قوانين المؤسسات المالية الدولية، نتيجة للتأثير الذي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية. و أقنعت الدول الضعيفة بالانضمام إلى تلك المؤسسات مما سمح لها بالاحتفاظ بتحكم الدولة خلال فترة إعادة الأعمار. و اعتمدت فترة إعادة الأعمار ذاتها على الدعم القوي الذي قدمته الدولة الأمريكية ذاتها. و هيمنت فيها النظرية الكينزية في أوروبا و اليابان.

بينما هيمنت النظرية الهيكلية في البلدان السائرة في طريق النمو. و كلا النظريتين كانتا تدعمان التحكم الاجتماعي و تنظر إلى السلوك الاقتصادي كدالة للواءات الجماعية والطبقية و ليس كدالة للفردية و منافسة السوق.

أما دول الكتلة الشرقية، بالإضافة إلى الصين فقد روجت لدكتاتورية الحزب الواحد و التخطيط المركزي الإلزامي، مما دفع بتدخل الدولة إلى أقصى حدوده المنطقية.

وترى النظرية الليبرالية أن هذه البرامج تفسخت في عدم الفعالية والنهب. غير أنها في الواقع ، كانت بمثابة آلية ناجحة لإعادة أعمار دول دمرتها الحرب، و قد اتفقت حكوماتها كلها على أن حرية السوق يجب عليها أن تنتظر إلى حين إعادة بناء البني التحتية والقدرات الاقتصادية.

وقد ظهرت أوروبا و اليابان من جديد كقوى كبرى و هامة و أخذت التنمية السريعة تظهر في عدد من بلدان العالم الثالث بعد أن أصبحت المستعمرات دولا مستقلة.

(9) Brett, E.A : The world economy since the war, London Mac millan 1985.

و بالرغم من أن الدول الشيوعية (سابقا) أدارت أنظمة سياسية و اقتصادية بنيت على القهر، لكنها نجحت في تحقيق تصنيع سريع و رعاية اجتماعية شاملة. مما سمح فيما بعد بالانتقال إلى برامج التحرير الاقتصادي، التي بلغت ذروتها في الثورة الليبرالية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية سنة 1989. مما وسع بكل تأكيد من الحرية السياسية و الاقتصادية لكنه لم يصاحب باستقرار أكبر أو نمو. خاصة في الاتحاد السوفيتي سابقا حيث أدت الديمقراطية و منافسة السوق إلى فقدان التصنيع و البطالة و تفشي الجريمة في العديد من دوائر المجتمع المدني والدولة.

و أخيرا فأن رفض التنمية الماركنتيلية في الثمانينات من القرن الماضي كان متأثرا إلى حد بعيد بالانتقال الناجح من أحلال الواردات إلى الاستراتيجيات ذات التوجه التصديري في آسيا الشرقية⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

وقد اعتبر ذلك، سمبديا-، كدليل على نجاح السوق، و كنفيز لسياسة تدخل الدولة. غير أن البحوث اللاحقة بينت أن هذه النجاحات كانت مرتبطة بتدخلات الدولة الهادفة إلى تجاوز

أخفاقات السوق Market Failures، مثلما كانت راجعة إلى تعزيز منافسة السوق. و بالإضافة إلى ذلك فإن الصين و الفيتنام حققت في السنوات الأخيرة معدلات نمو هائلة تحت قيادة أحزاب شيوعية تسلطية تستخدم التحكم الاشتراكي لبناء اقتصاديات رأسمالية ديناميكية.

و يقدم التاريخ أمثلة عن برامج تدخلية ناجحة تحت قيادة دول تسلطية و لا يقدم أي شيء عن تجاوز الدول الضعيفة التي طبقت طوعا سياسات ليبرالية، لكل مشاكل التنمية. إن الأنظمة المفتوحة قد تعظم الفوائد بالنسبة للبلدان المتطورة، لكن التاريخ يقترح أن الماركنتيلية كانت شرطا مسبقا ضروريا للانتقال الناجح إلى مؤسسات ليبرالية في الدول السائرة في طريق النمو. و هو ما يضعف حجج الليبرالية الراهنة ويقترح أن تدخل الدولة المدار بطريقة جيدة هو بالفعل الحل الأحسن-دو الرتبة الأولى - لمشاكل الدول التي تتخبط في أزمتات تنمية.

⁽¹⁰⁾ Amdsen, Alice : Asia's nextgiant : south Koria and late industrialisation, New York. Oxford university press 1989.

⁽¹¹⁾ Wade, Robert : Governing the market : economic theory and the role of government in east Asia industrialisation, Princeton PUP 1990.

وإن كانت هذه الأفكار قد بدأت تفرض نفسها، وأصبحت تستخدم من قبل المنظرين اليساريين لتبرير العودة إلى الأسلوب السابق في التدخل، فإن ذلك لا يبدو ممكناً في البلدان التي فشلت فيها تلك الاستراتيجيات فشلاً عاماً في الماضي القريب.

وهو ما يعني أنه لا الحلول المعتمدة على التدخل التقليدي للدولة ولا تلك المعتمدة على الليبرالية يحتل أن تحل المشاكل في تلك البلدان.

و يجعل الهدف الأول هو البحث عن الشروط المحلية التي أفرزت هذه النتائج ثم النظر إلى حلول قابلة للتكيف تستخدم ما تقدمه كل من السياسات الليبرالية وسياسات التدخل الحكومي من أفكار سليمة. مع الاعتراف باحتمال محدودة هذه السياسات ضمن المضمون الخاص الذي تطبق فيه.

4- الدول السائرة في طريق النمو و النماذج التنموية المتنافسة :

تتعلق الدعوة إلى إقامة مؤسسات ليبرالية مفتوحة و تنافسية بالادعاء بأنها توفر لأفراد المجتمع مستويات من الحرية الاجتماعية و السياسية و الفعالية الاقتصادية أعلى مما يمكن أن توفره تلك المعتمدة على التحكم المركزي و التسلسل المحدد للسلطات.

و قد بني النقد ألتدخلي لهذا الموقف على فرضية أن التحكم المسير اجتماعياً يعتبر ذا أهمية جوهرية ضمن الحالات التي لم يتم فيها خلق الشروط الضرورية المسبقة لإنشاء مؤسسات ليبرالية كاملة التطور، بعد.

و قد بينت الفقرة السابقة أن السياسات التدخلية يمكن أن تتجح لكن ما لم تبينه هو لماذا منيت تلك السياسات بمثل ذلك الفشل الذريع في الدول الضعيفة.

إن ذلك الإخفاق يتحدى حتى أسس نظرية تدخل الدولة لأنه يقتضي بأن إخفاق الدولة State failure قد يكون أكثر كلفة من إخفاق السوق Market failure في أغلب الدول السائرة في طريق النمو. و أن المخاطر المرافقة للحكم السيئ تزداد في السياسات التي تمنح قدراً كبيراً من السلطة التقديرية لأعوان الدولة.

و إذا كان الأمر كذلك فإن الحلول التي تعتمد على حرية السوق تمثل على أقل تقدير أحسن الحلول من الدرجة الثانية، المتوفرة أمام أصحاب القرار في البلدان الضعيفة. و تتبع قوة هذه الحجة من كون السياسات الماركنتيلية الجديدة تعطي للسياسيين و موظفي الدولة سلطات واسعة في ميادين الأسعار وتحويل الموارد، و هي سلطة تتعلق في نهاية الأمر بقدرتهم على التحكم في القوة و ليس على اتخاذ القرارات التي تعظم المنفعة

الاقتصادية للمجتمع. هذه السياسات سمحت للحكومات بتحويل الأصول و التصرف في الأسعار بهدف تجاوز مشاكل الصناعة الفتية و المعلومات و حماية الجماعات المهشمة و توفير السلع و الخدمات العمومية كالطرق والصحة والتعليم و حماية البيئة. و هو ما منحها سلطات تقديرية و واسعة، على اعتبار أنها تتصرف لصالح المصلحة العامة لتصليح إخفاق السوق.

غير أن الاقتصاديين الليبراليين تحدوا هذا الرأي في السبعينيات واعتبروا أن أعوان الدولة يتصرفون لتعظيم مصالحهم الذاتية و ليس لتعظيم مصالح المواطنين باستغلال الربوع التي يخلقها استخدام سلطة الدولة في المجال الاقتصادي.

و إن كانت هذه الحجة غير مقبولة في حالة الدول المتطورة فإنها مقبولة و بكل تأكيد في الدول الضعيفة التي تسيطر عليها أنظمة قائمة على النهب. مما يعني أن نجاح سياسات تدخل الدولة ليس محددًا بشكل مسبق، لكنه تابع للكفاءة السياسية و الالتزام و القدرة على الاضطلاع بالمسؤولية.

إن الدول ذات التوجهات التنموية، القوية، يمكنها أن تحافظ على الصرامة الكافية التي تمكنها من تحقيق النجاح لكن عندما تكون الدولة ضعيفة فإن الاستراتيجيات الماركنتيلية تعظم الربوع المتوفرة أمام الأنظمة القائمة على النهب. و تزيد من سلطاتها في الاحتفاظ بها. و لذلك فإن تحويل التحكم من الدولة إلى آلية السوق يمكن أن يلغي أسوأ التعسفات يقترح أن التحول إلى الليبرالية يمكن أن يمثل حلا من الدرجة الثانية لكنه حل مفضل بديل إلى حين تتمكن البلدان المعنية من بناء.

رأس المال السياسي الضروري لضمان الأداء الفعال.

و هو ما يعني أن الدول الضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها في تبني سياسات مسئولة اجتماعيا دون ضغوط من الخارج مما يببر شرطية السياسة (الحكم الراشد) الملازمة لبرامج التعديل الهيكلي و التي هي مصممة أساسا لتخفيض حجم الربوع الاحتكارية المتوفرة أمام الطبقات السياسية التي لا تتمتع بالقدر الكافي من المسؤولية. و بالتالي فإن النقد الساذج لبرامج التعديل الهيكلي الذي قدمته الاحتياجات الراديكالية في Seattle و في أماكن أخرى عديدة، يمثل بكل بساطة فشلا في التصدي لواقع المشاكل التي تواجهها المؤسسات المالية الدولية في الدول التي تسود فيها أنظمة النهب.

و بذلك فإنه يصعب إنكار ادعاء أن إخفاق الدولة هو أكثر دلالة من إخفاق السوق، في أغلب تلك الدول. كما أنه ليس من السهل دحض الأساس المنطقي الذي تبني عليه هذه السياسات المتضمنة في برامج التعديل الهيكلي الجاري تطبيقها.

إذا مبادرة الحكم الراشد تهدف إلى تقوية سلطة الدولة لكنها و بكل وضوح هي مشروع طويل المدى لا يتوقع منه أن يستطيع تجاوز مشاكل المستويات العالية من الرشوة و الضغط المتأصلة في الإدارة، و التمثيل السياسي.

و الواقع أن العجز الديمقراطي و تدني خدمات الإدارات العمومية لا يزالان يهددان التوسع في العديد من الدول الضعيفة، رغم مبادرات الحكم الراشد.

و لذلك فإن هناك و بكل وضوح العديد من الفوائد التي يمكن جنيها من إلغاء قوى الاحتكار التي تتمتع بها أعوان و وكالات الدولة الموبوءة بالرشوة و القمع.

و زيادة على ذلك فإن الادعاء بعدم وجود بديل لسياسات التعديل الليبرالية لا يتعلق فقط بهذا الادعاء (الإيجابي) لكن كذلك بواقع كون أغلب البلدان المعنية بالإصلاحات الهيكلية قد تتهرب بصفة منتظمة من هذه السياسات التي يتوقع منها أن تطبقها. و الاعتقاد بأن البرامج الليبرالية قد فشلت لا يكون صائبا إلا إذا كانت تلك البرامج قد طبقت فعلا. و هو أمر عسير. برامج الإصلاحات القابلة للتطبيق، تتعلق بالتطبيق الصارم لرزمة واسعة من التغييرات السياسية العميقة و المترابطة. فهي تتطلب تحقيق تطورا في المجال النقدي و في سياسة الصرف و الإدارة الجبائية و إنهاء الإعانات و الاحتكارات غير العقلانية و تحرير الأسواق المالية و التجارة و العمل، و الضبط الصارم لشؤون البيئة و توفير السلع العمومية. غير أن النذر النادر من الدول المعنية بالإصلاحات الهيكلية أستطاع تطبيق كل هذه السياسات تطبيقا سليما، أما الدول الفاشلة فنادرا ما طبقتها إطلاقا.

و بالتالي فإن إخفاق برامج التعديل كثيرا ما كان نابعا من رفض ترك الأسواق تعمل، و ليس من الرغبة في جعلها تعمل. إن إيجاد الحجة المساندة لهذه المقولة ليس أمرا صعبا، فتخفيضات الإنفاق العمومي ليست في الكثير من الأحيان ناتجة عن برامج إعادة تعديل بقدر ما كانت ناتجة عن عدم القدرة على تحصيل الضرائب أو عن سوء تسيير المديونية العمومية.

إن تفاقم الأزمة المالية في المكسيك سنة 1994 و في جنوب آسيا سنة 1997/1998 و في الأرجنتين سنة 2002 كان راجعا إلى تصلبات سعر الصرف و التراخي في تطبيق قواعد الحيلة و الحذر في المجال المالي.

و ارتفاع معدل البطالة في العديد من الدول الفقيرة كثيرا ما نسب إلى وجود قوانين عمل مفرطة في التصلب، و هذه المشاكل ليست محصورة في الدول السائرة في طريق النمو وحدها، لأن فرصها الزراعية و الصناعية كانت جد مقيدة بسبب سياسات الحماية التي تطبقها الدول المتطورة، في أسواقها.

إن التطور الاقتصادي يتطلب صرامة في إدارة موازنة الدولة و أسعار صرف تنافسية و أسعار فائدة حقيقية و إلغاء الاحتكارات الفاسدة و وجود إدارة كفافة و قابلة للمساءلة. و التسيير الشعبي للدولة لم ينتج أبدا تنمية عادلة و قابلة للاستدامة.

غير أن كون مبادئ و شروط اقتصاد السوق لم تطبق في أغلب الدول الفاشلة لا يعني بالضرورة غض الطرف عن المقولات المعاكسة الصائبة التي تحملها النظرية التدخلية. فمحاولة تجاوز سلطة الدولة الضعيفة بتحويل القرارات الاقتصادية إلى السوق، و زيادة فرص المساءلة الديمقراطية يتعلق كذلك بضرورة وجود دولة قوية و بالتالي فإن الإصلاحات المرتكزة على السوق وحده لا تستطيع أن تتجاوز المشكل. و لذلك فإن دور الدولة يبقى مركزيا في أي سيرورة تغيير هيكل حتى عندما يعرف التغيير بأنه تعديل هيكل. و هو ما يقود أساسا إلى قضايا قدرة الدولة و يتطلب تأسيس مجموعة معقدة من الآليات السياسية التي لا يمكن أخذها كأمر معطى مهما كان الحال.

إذا يتعلق نجاح برامج الإصلاح الليبرالية كذلك بوجود دولة قوية.

و هو لا يتحقق عندما تكون الدولة غارقة في أزمات سياسية و اقتصادية مع وجود برجوازية ضعيفة و حركات سياسية و اجتماعية ضعيفة و مستويات تعليم متدنية و بنيات تحتية محطمة و خدمات عمومية رديئة و علاقات طبقية و عقائدية متضاربة. مثل هذه البلدان لا تستطيع أن تبنى مؤسسات قائمة على السوق وقابلة للبقاء، و تبقى بدون إدارة واعية و بدون تحويلات هامة للأصول التي لا تملك حتى القدرة على تسييرها.

إن هذه الوضعية خلقت تناقضا بين الحاجة الماسة إلى مؤسسات سياسية و اقتصادية قوية و بين القدرات السياسية والاقتصادية الضعيفة، و التي كانت مسئولة عن الأزمات التي

عصفت بالدولة النيوماركانتلية خلال ستينيات و سبعينات القرن الماضي و لا تزال تعمل على الإخلال بالمجهودات الجارية لإنتاج بدائل معتمدة على السوق و قابلة للاستدامة. و هو ما يجعلنا مضطرين لرفض الخيارات السهلة ظاهريا، التي يقدمها كل من المنادين بالليبرالية أو بتدخل الدولة و محاولة تجاوز النقاش العقيم الدائر بينهم. لكن حتى عند هذه النقطة يجب التصدي لتحد آخر. فأولئك الذين يلومون المؤسسات المالية الدولية على رفضها الاعتراف بالدور المركزي للدولة هم الآن بصدد مهاجمة خصم وهمي لأن "الحاجة إلى إعادة إدخال الدولة" صارت مقبولة لدى هذه المؤسسات منذ التسعينات. وهو ما خفف من تشدد برامج التعديل الأصلية، و تطلب تحكم واع و تحويلات أصول تدار من قبل الحكومات المانحة و المنظمات غير الحكومية. و هو ما يتجاوز الدور الصغير الذي تمنحهم إياه النظرة الليبرالية.

إن محتوى التوجه الليبرالي الذي يفرض على الحكومات الوطنية في البلدان السائرة في طريق النمو، بإخضاعها للالتزامات التي يفرضها نظام الضبط الدولي، يجب أن يفرض لعدة أسباب. فقد بين ⁽¹²⁾ chang أن لا احد من البلدان المتطورة الرئيسية أتتبع تلك المبادئ في مراحل نموه المبكرة. و القوانين الجديدة لحقوق المؤلف و براءات الاختراع، و الطلب على فتح الأسواق يهدد برامج الصناعات الناشئة. كما أن العديد من برامج المساعدات غير فعال و يسير بالرشوة. و السيرة الديناميكية للتغيير التكنولوجي في العالم المتطور لا تزال مستمرة في تهميش البلدان التي تفتقد إلى رأس المال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الإنساني الضروري للتنافس على قدم المساواة مع البلدان المتطورة.

لكن من الصحيح كذلك أن هناك مجهودات دولية تبدل لتجاوز الأزمة المعاصرة في البلدان الضعيفة عبر التدخل الواعي على عدة أصعدة. و هو ما يعني بكل بساطة أننا لا نستطيع أن نرجع الفشل في تجاوزها إلى الليبرالية و العولمة.

و خلاصة القول فإن التنظير الجاد أصبح يعترف الآن، بالحاجة إلى تدخل قوي للدولة و إلغاء دوافع الفساد و الربوع الاحتكارية. كما يعترف بضرورة دعم عمل الأسواق و حقوق الملكية الفردية و ليس بضرورة تحطيمها. مما يقترح أن المشكل الرئيسي الذي تواجهه الدول

⁽¹²⁾ Chang, Ha Joon / Kicking away the ladder : development strategy in historical perspective, London anther press 2002.

التي تعاني من أزمات ليس هو طبيعة الأجندة السياسية بل هو الحواجز القائمة أمام التطبيق الفعلي لبرامج الإصلاح.

و هو ما ينقل بالتالي الصراع بين الطلب على برامج الإصلاح و بين الشروط الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي يجب توفيرها إلى صدارة التحليل.

و عندما ينبع الفشل من عدم تقبل برامج التنمية و ليس من فشل التصور التنموي ذاته فإنه يجب البحث عما وراء الجوانب التقنية و الخطط المبدئية و تشخيص العوامل التي تدفع بعض النخب و الفئات الاجتماعية إلى رفض حتى التغيرات المفيدة. إن التعامل بإيجابية مع برامج الإصلاح يرتبط بوجود جهاز دولة تتحكم فيه جماعات مستعدة للتضحية بالمكاسب التي تجنيها من المؤسسات القائمة، و قادرة على إدارة صراع المصالح و تحويلات الموارد التي يفرزها التغيير، باستمرار. إن هذه المصالح ترتبط بواقع كون التغيرات في القواعد السائدة، و في نظم الحوافز لا تؤثر فقط على سلوك الجماعات التي تتحكم في جهاز الدولة بل تؤثر كذلك على توزيع السلطة و الثروة.

فالقواعد الجديدة، تهدد الربوع التي تستقطبها النخب و الفئات النافذة في السلطة من العلاقات القائمة كما تعمل على تغيير شبكة العلاقات الاجتماعية و آليات التعامل مع المشاكل و ما يرافقها من قيم اجتماعية و ثقافية. و بالتالي فإن إدخال القواعد الجديدة و استدامتها يستلزم وجود رأس مال اجتماعي و اقتصادي و سياسي أكبر مما هو متوفر في أغلب الدول الضعيفة. وهو ليس مجرد مسألة اختيار ثقافي بل يتعلق بمدى القدرة على حث علاقات القوى و نظم الحوافز المتضمنة في المؤسسات القائمة، و المصالح الاجتماعية المؤثرة على قبول (أو التهرب من) الالتزامات الجديدة التي تفرضها عليها القواعد الجديدة.

خاتمة

تتطلب عملية التنمية خلق مؤسسات حديثة، لكن محاولة بناء هذه المؤسسات تخلق تناقضات جدية مع المؤسسات القائمة، و هو ما يعني أن برامج الإصلاح لا يمكن أن تعامل كمجرد عملية تقنية تعتمد على تطبيق مخططات مستوردة. لكن كسيرورة سياسية تقتضي حلولاً متلائمة مع الشروط المحلية.

إن هذه المقولة تتحدى العديد من الأفكار المهيمنة في النظرية السائدة للتنمية وفي ممارساتها وتركز على الأفكار التالية :

اولا :

النظرية الليبرالية للتنمية لا تستطيع تفسير التغيير الهيكلي، بصفته مناقض للاستقرار. لأنها أعدت لتشخيص المبادئ المستخدمة في إدارة المؤسسات المتطورة فعلا، في البلدان المتقدمة.

ولذلك يجب تحديد الشروط المسبقة و العملية التي تمكن النظم الاجتماعية المختلفة من تكوين نظام مستدام (كمناقض للتفكك) أو إحداث سيرورة منتظمة للتغيير الاجتماعي. إن النظرية الليبرالية "الستاتيكية" يمكنها أن تشتغل عندما تكون المؤسسات الموجودة قد تطورت لتلبية الاحتياجات العملية للمجتمع. و يمكنها أن تدوم عندما تستمر في القيام بذلك. لكن المؤسسات المتدهورة في الدول الضعيفة فشلت في تلبية احتياجات المجتمع. و بالتالي فإن بقاءها سيديم ضعفها.

و هنا فإن النظرية لا يمكن أن تركز فقط على كيفية الإبقاء على الهياكل القائمة بل يجب أن توفر نقدا للطرق التي تسهل التفاعل بين المؤسسات و بين احتياجات المجتمع. و هو ما يقتضي تفسيراً للسيرورات المولدة للالتزامات و التفكك و التوجهات التي تقود إلى التغيير الهيكلي الجذري. و كذلك تلك التي تقود إلى التعاون و الاستقرار و التوازن.

النظرية الليبرالية في التنمية تقدم لنا كيفية الوصول إلى الفوائد الايجابية التي تستخلص من التحويل الناجح للمؤسسات المفتوحة إلى بلدان لا توجد فيها تلك المؤسسات أصلا. و تقدم أسسا صارمة للكشف عن نقاط الضعف الموجودة في الادعاءات التي يقدمها المدافعون عن النظم الاستبدادية، و دليلا واضحا على التكاليف السلبية التي تفرضها على المجتمع. لكنها تتجاهل التناقضات بين المؤسسات الجديدة و القديمة و الحدود التي تفرضها المستويات المتوفرة من رأس المال و منظومات القيم و المهارات.

إن هذه التناقضات لا يمكن إلغاؤها بواسطة السياسات التي تتجاهل واقع الثنائية المؤسساتية و التنمية اللامتكافئة و التي تنتج حوافز مضرّة و مهارات محدودة و صراعات عرقية أو جهوية و تبعية و كل ما يعرقل عمل المؤسسات المستوردة.

و تكون النتيجة هي الانتخابات المزورة، و الرشوة، و الاحتكار ... و معادات العلم و المعرفة و العقلانية و عدم المساواة بين الرجل و المرأة.

إن هذه المشاكل لا بد من تجاوزها في البلدان الأقل نموا خلال المرحلة الأولى من التحول إلى الحداثة، لكن هذه البلدان ناذرا ما استخدمت أحسن المهارات الليبرالية عند سعيها

إلى التوفيق بين الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و الأهداف الطويلة المدى للتحوّل المؤسّساتي.

وثانياً:

تعني هذه الحجج أن مشاكل التنمية (المتأخرة) و غير المتكافئة و الأزمات و الصراعات المرافقة لها لا يمكن حلها بواسطة النظرية الليبرالية وحدها.

و عوضاً عن ذلك فإن الحلول تتعلق بمنهجية مؤسّساتية مقارنة لا تشخص الشروط و الفوائد التي يمكن جنيها من إنشاء مؤسسات أكثر تطوراً فقط، بل تتطرق كذلك إلى مشكل الحواجز القائمة أمام الطلب على تلك المؤسسات و الحوافز الموجودة في الترتيبات القائمة التي تدفع نحو التراجع والقهقري.

إن النظرية الأورثودوكسية تتجاهل التبعات النظرية و المؤسّساتية للاختلافات الموجودة بين الدول التي جاءت متأخرة للتنمية Late comers و تلك التي سبقت إلى التنمية First comers و بالتالي فإنها لا تستطيع أن توفر كيانا نظرياً و سياسياً متميزاً لتحليل الأزمات المتفاقمة في الدول الضعيفة و إيجاد الحلول المناسبة لها.

و ثالثاً :

هذه النظرة بالطبع هي جديدة فقط بالنسبة لفاكدي الذاكرة. لأنها كانت متضمنة في نظرية التنمية منذ HEGEL على الأقل، ثم List و Marx.

إن الأورثودوكسية المعاصرة تتجاهل أعمال مثل هؤلاء الكتاب الذين واجهوا وحلّوا الصراعات الثقافية و السياسية التي أفرزها التحوّل المؤسّساتي الذي أطلقته فترة التنوير في القرن الثامن عشر. و المرحلة التي أعقبت الاستعمار.

إن أعمال مثل هؤلاء الكتاب يجب أن تراجع وتوسع للبحث عن حلول ممكنة للتحديات الأخلاقية و التقنية و النظرية التي طرحها الأزمة الراهنة في العالم الحديث، و العولمة.

كما أن نضج المؤسسات الليبرالية في الدول المتطورة قد يشير و قد لا يشير إلى "نهاية التاريخ"، لكن ذلك لا يمكن قبوله في الدول الضعيفة بكل تأكيد أين لا يزال "التاريخ"، يتضمن محاولات متكررة لتعويض المؤسسات القائمة المساعدة على التدهور عادة، بمؤسسات حديثة توصي بإيجادها الوكالات المانحة و المؤسسات المالية الدولية.

إن أزمة هذه السيرة كشفت عن محدودية الأورثودوكسية الجديدة و بينت أن الانتقال لا يمكن أن يدار، حصراً، اعتماداً على نموذج يرفض الاعتراف بمشاكل الخصوصية التاريخية

و الاختلاف بتجاهله للمشكل الرئيسي، مشكل الإمكانية الموضوعية Objective possibility.

و قد اعترفت نظريات التنمية السابقة بأن الشروط السائدة في الدول الضعيفة تخلق حواجز هيكلية أمام تحقيق إصلاحات مؤسساتية مجدية، و حاولت أن تتصدى لها و لو بشيء من النقص، و يبدو أن الظرف الراهن يفرض تجشم عناء متابعة تلك المهمة، مرة أخرى.

قائمة المراجع

- 1- Amdsen, Alice : Asia's next giant : south Korea and late industrialisation, New York. Oxford university press 1989.
- 2- Baran, Paul : The political economy of growth, New York monthly review, 1997.
- 3- Bayart, Jean François & Others, The criminalisation of the state in Africa, Oxford James Curry 1999.
- 4- Brett, E.A : The world economy since the war, London Mac millan 1985.
- 5- Chang, Ha Joon / Kicking away the ladder : development strategy in historical perspective, London anther press 2002.
- 6- Dasgupta, Biplap : Structural adjustment, global trade and the new political economy of development.
- 7- Evans, Peter : Embedded autonomy : state and industrial transformation, Princeton : Princeton press 1995.
- 8- Fukuyama, Francis. The end of history and the last man. Harmonds worth. Penguin 1992.
- 9- Hayak, F.A : The constitution of liberty, London Routhledge of Kegan Paul 1960.
- 10- Hodgson, Geoffrey : Economies and utopia : why a learning society is not the end of history, London Routledge 1997.
- 11- Lewis W. Arthur : The theory of economic growth, London Allen – Unwin 1955.
- 12- Marx, Carl, Grundrisse” 3^{eme} chapitre du capital, Edition entrepos, (1968). Paris.
- 13- North Douglass : Structure and change in economic history, New York Norton 1981.
- 14- Wade, Robert : Governing the market : economic theory and the role of government in east Asia industrialisation, Princeton PUP 1990.